The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 4, 2026
Page No: 104-115
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69** **ISI 2024: 0.696**

Transformations of the Concept of Sovereignty: From Hobbes to Foucault

Najma Abubakr Emheimd Ehmaidaat*
Department of Education and Psychology, Faculty of Education, Wadi Al-Shati University, Libya

تحولات مفهوم السيادة من هوبز إلى فوكو

نجمة أبوبكر امحمد احميدات*
قسم التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

*Corresponding author: anjma.basheer@gmail.com

Received: August 02, 2026	Accepted: October 13, 2026	Published: October 28, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to trace the historical and intellectual transformations of the concept of sovereignty in Western political thought, from its modern formulation by Thomas Hobbes to the critique advanced by Michel Foucault. The research adopts a historical-analytical and comparative approach to examine the evolution of sovereignty through the contributions of major political thinkers, including Jean Bodin, John Locke, Jean-Jacques Rousseau, Hans Kelsen, and Carl Schmitt. The study finds that sovereignty has never been a fixed concept; rather, it has undergone significant transformations from the sovereignty of the absolute ruler to popular sovereignty and later to modern legal and institutional interpretations. Furthermore, the study demonstrates that Foucault did not abolish the concept of sovereignty but repositioned it within a broader framework of power relations, discipline, biopolitics, and governmentality. The findings reveal that understanding power in contemporary societies requires moving beyond the traditional legal model of sovereignty toward an analysis of the mechanisms, institutions, and techniques through which obedience and social order are produced. The study concludes that sovereignty remains a central concept in contemporary political thought, although its interpretation has become increasingly connected to new forms of power extending beyond the conventional boundaries of the state and law.

Keywords: Sovereignty, Power, Modern State, Hobbes, Foucault, Biopolitics, Governmentality, Contemporary Political Thought.

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التحولات التاريخية والفكرية التي عرفها مفهوم السيادة في الفكر السياسي الغربي، بدءًا من التأسيس النظري للسيادة الحديثة عند توماس هوبز وصولًا إلى النقد الذي قدّمه ميشال فوكو للنموذج السيادي التقليدي. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن، لتفسير التطور الذي شهده المفهوم عبر محطات فكرية متعددة شملت جان بودان وجون لوك وجان جاك روسو وهانس كلسن وكارل شميت وغيرهم. وتوصلت الدراسة إلى أن السيادة لم تكن مفهومًا ثابتًا، بل خضعت لتحولات متلاحقة انتقلت بها من سيادة الحاكم المطلق إلى سيادة الشعب، ثم إلى التصورات القانونية والمؤسسية الحديثة. كما بينت الدراسة أن مشروع فوكو لم يلغ مفهوم السيادة، بل أعاد تموضعه ضمن شبكة أوسع من علاقات السلطة والانضباط والسياسة الحيوية والحكمانية. وأظهرت النتائج أن فهم السلطة في المجتمعات المعاصرة يقتضي تجاوز التحليل القانوني التقليدي للسيادة نحو دراسة الآليات والمؤسساتوالتقنيات التي تنتج

الطاعة وتنظم السلوك. وتخلص الدراسة إلى أن السيادة ما تزال مفهومًا محوريًا في الفكر السياسي المعاصر، إلا أن تفسيرها أصبح مرتبطًا بأشكال جديدة من السلطة تتجاوز حدود الدولة والقانون التقليديين.

الكلمات المفتاحية: السيادة، السلطة، الدولة الحديثة، هوبز، فوكو، السياسة الحيوية، الحكمانية، الفكر السياسي المعاصر.

المقدمة:

يُعدّ مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم تأسيسًا وإشكالًا في الفكر السياسي والقانوني الحديث؛ فهو الجواب الذي قدّمته الحداثة عن سؤال قديم متجدد: من صاحب الكلمة الأخيرة في الجماعة السياسية، وعلى أي أساس يُطاع؟ وقد تشكّل المفهوم تدريجيًا مع ولادة الدولة الحديثة في أوروبا، حين تراجعت التراتبية الوسيطة التي كانت توزّع الولاء بين الكنيسة والإمبراطورية والإقطاع والمدينة، وبرزت الحاجة إلى مرجعية عليا واحدة تحتكر القرار وتضمن النظام. ولذلك ارتبطت السيادة منذ نشأتها بفكرتين متلازمتين هما الوحدة والإطلاق، أي وحدة مصدر القرار وعلوّه على ما سواه داخل الإقليم.[1]

غير أنّ هذا المفهوم لم يبقَ على صورته الأولى؛ فقد انتقل من التمركز حول شخص الملك عند بودان وهوبز، إلى التمركز حول الشعب والإرادة العامة عند لوك وروسو، ثم إلى التمركز حول النظام القانوني وقواعد الاختصاص في القرنين التاسع عشر والعشرين، قبل أن يأتي ميشال فوكو في سبعينيات القرن الماضي ليقلب زاوية النظر برمّتها، فيسأل لا عن «من يملك السلطة؟» بل عن «كيف تعمل السلطة؟»، وعن الأجهزة والتقنيات والمعارف التي تُنتج الخاضعين وتدير حياتهم. ومن هنا تنبع إشكالية هذا البحث: كيف تحوّل مفهوم السيادة من هوبز إلى فوكو؟ وهل يعني تجاوز فوكو للنموذج السيادي نهايةَ السيادة، أم إعادةَ تموضعها داخل شبكة أوسع من علاقات القوة؟[2]

يعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي الذي يتتبّع تطوّر المفهوم عبر نصوصه المؤسِّسة، ويستعين بالمنهج المقارن في الموازنة بين تصوّرات المفكرين المختلفين للمفهوم الواحد. ولا يدّعي البحث أنّ ثمة خطًّا مستقيمًا يصل هوبز بفوكو، فالرجلان ينتميان إلى عالمين فكريين متباعدين؛ وإنما يقيم البحث بينهما سلسلة من المحطات تُظهر كيف أعاد كل عصر طرح مسألة السيادة بحسب أسئلته الخاصة: سؤال الحرب الأهلية عند هوبز، وسؤال الحرية والتمثيل عند لوك وروسو، وسؤال الشرعية القانونية عند أوستن وكلسن، وسؤال الاستثناء عند شميت، وسؤال الحياة والجسد والسكان عند فوكو.[3]

دواعي الدراسة:

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تتبع التطور التاريخي لمفهوم السيادة منذ نشأته في الفكر السياسي الحديث.
2. تحليل الأسس النظرية للسيادة عند توماس هوبز والمفكرين الذين أعادوا صياغتها لاحقًا.
3. بيان التحول من سيادة الحاكم إلى سيادة الشعب ثم إلى التصورات القانونية الحديثة للسيادة .
4. دراسة النقد الذي وجهه ميشال فوكو للنموذج السيادي التقليدي
5. الكشف عن أثر التصورات الفوكوية في إعادة فهم السلطة والسيادة في الفكر السياسي المعاصر .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- كيف تطور مفهوم السيادة من الصيغة المطلقة التي بلورها توماس هوبز إلى التصورات النقدية المعاصرة لدى ميشال فوكو؟
- ما أبرز التحولات النظرية والسياسية التي مر بها مفهوم السيادة عبر التاريخ الحديث؟
- هل يمثل المشروع الفوكوي تجاوزًا نهائيًا لمفهوم السيادة أم إعادة صياغة له داخل شبكات السلطة الحديثة؟
- إلى أي مدى ما يزال مفهوم السيادة قادرًا على تفسير ممارسات السلطة في المجتمعات المعاصرة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات، من أبرزها:

- أهمية مفهوم السيادة بوصفه أحد المفاهيم المؤسسة للفكر السياسي والقانوني الحديث .
- الحاجة إلى فهم التحولات الفكرية التي أعادت تشكيل العلاقة بين السلطة والدولة والمجتمع
- الإسهام في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالفكر السياسي الحديث والمعاصر .
- مساعدة الباحثين على فهم القضايا المعاصرة المرتبطة بالدولة والشرعية والحكم والسلطة

1 F. H. Hinsley, *Sovereignty*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1986); Quentin Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought*, vol. 2, *The Age of Reformation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978).

2 Michel Foucault, *« Il faut défendre la société »: Cours au Collège de France (1975–1976)* (Paris: Gallimard/Seuil, 1997), lecture of 14 January 1976; Michel Foucault, *Histoire de la sexualité*, vol. 1, *La volonté de savoir* (Paris: Gallimard, 1976), pt. IV, ch. 2.

3 Quentin Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," *History and Theory* 8, no. 1 (1969): 3–53.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع تطور مفهوم السيادة عبر مراحله الفكرية المختلفة، كما استعانت بالمنهج المقارن لمقارنة تصورات أبرز المنظرين للسيادة، وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، وصولًا إلى بيان طبيعة التحول الذي أحدثه ميشال فوكو في دراسة السلطة والسيادة.

وقد قُسّم البحث إلى ستة مباحث تتقدّمها هذه المقدمة وتعقبها خاتمة. يتناول المبحث الأول تشكّل المفهوم قبل هوبز عند جان بودان وفي سياق الاضطراب الديني والسياسي الأوروبي، ويخصّص الثاني لهوبز وتأسيسه السيادة المطلقة، ويبحث الثالث في انتقال السيادة إلى الشعب عند لوك وروسو، ويعالج الرابع الصيغ القانونية والاستثنائية للسيادة عند أوستن وكلسن وشميت وفيبر، ويتوقف الخامس عند فوكو وتفكيكه للنموذج السيادي، ويناقش السادس أثر هذا التفكيك في الفكر المعاصر عند أغامبين وفي مسألة السيادة الدولية. وتنتهي الدراسة بخاتمة تعرض أبرز النتائج.[4]

وتكمن أهمية الموضوع في أنّ مفهوم السيادة ليس شأنًا نظريًّا خالصًا؛ فهو يدخل في صميم النقاشات المعاصرة حول شرعية الدولة، وحدود التدخل الخارجي، وحالات الطوارئ، وحقوق الإنسان، وسلطة الشركات والتقنية والخبرة. ومن شأن تتبّع تحوّلاته، من هوبز إلى فوكو، أن يمنح القارئ أدوات لفهم هذه النقاشات في سياقها العميق، وأن يكشف أنّ ما نعدّه اليوم بديهيًّا في لغة السياسة والقانون هو في الأصل حصيلة صراعات فكرية وتاريخية متراكمة.[5]

المبحث الأول: تشكّل مفهوم السيادة قبل هوبز:

لم تعرف العصور الوسطى الأوروبية مفهوم السيادة بمعناه الحديث؛ إذ كانت السلطة موزّعة على مراكز متعددة تتداخل اختصاصاتها: البابوية التي تدّعي السلطة الروحية العليا، والإمبراطورية التي تدّعي السيادة الزمنية الشاملة، والملوك الذين يقاومون الطرفين، والإقطاعيون والمدن والطوائف المهنية التي تتمتع بحقوق وامتيازات متوارثة. وكان الولاء في هذا العالم ولاءً متدرجًا ومتعدد المستويات، لا يعرف سلطة واحدة تحتكر الإكراه المشروع. وقد ساد تصوّر يرى الملك خاضعًا للقانون الإلهي والعرف، فلا يُنشئ القانون بقدر ما يكشفه ويحميه.[6]

بدأ هذا النسق يتصدّع منذ القرن الثالث عشر مع صعود الممالك المركزية في فرنسا وإنجلترا، وتبلور الشعار القائل إن الملك إمبراطور في مملكته، أي إنه لا يعترف بسلطة دنيوية أعلى منه. ثم جاءت الحركة الإصلاحية في القرن السادس عشر فكسرت وحدة العالم المسيحي اللاتيني، وتحوّل الخلاف العقدي إلى حروب أهلية ودينية دامية، وفي مقدمتها حروب الدين في فرنسا. وفي هذا المناخ صار السؤال الملحّ هو كيف يمكن صون السلم الأهلي حين يختلف الناس فيما يرونه حقًّا، وبات الحل المطروح هو سلطة عليا واحدة تفصل في النزاع ولا تُنازَع.[7]

وفي هذا السياق كتب جان بودان (Jean Bodin) كتابه «الكتب الستة في الجمهورية» سنة 1576، بعد مذبحة سان بارتيليمي بأربع سنوات، فكان أول من صاغ نظرية متكاملة في السيادة. وعرّفها بأنها السلطة المطلقة والدائمة للدولة، أي إنها غير مقيّدة بزمن ولا مفوَّضة من أحد. ويرى بودان أنّ الدولة التي لا سيادة فيها ليست دولة، وأنّ السيادة لا تنقسم بين أكثر من جهة، لأنّ تقاسمها يعني تحويل النزاع إلى بنية دائمة. بهذا انتقل المفهوم من وصف امتيازات متفرقة إلى مقولة تأسيسية للنظام السياسي كله.[8]

وحدّد بودان علامات السيادة، وجعل أهمها سلطة التشريع، أي أن يضع صاحب السيادة القانون للجميع دون أن يتوقف نفاذه على رضاهم، ثم أضاف إليها إعلان الحرب وعقد الصلح، وتعيين كبار الموظفين، والفصل النهائي في الدعاوى، والعفو، وسكّ العملة، وفرض الضرائب. غير أنّ هذا الإطلاق عند بودان ليس إطلاقًا تامًّا؛ فصاحب السيادة مقيّد بالقانون الإلهي والطبيعي، وملزَم بعقوده وعهوده، ولا يملك المساس بما سمّاه قوانين المملكة الأساسية كقواعد وراثة العرش وحرمة الملكية الخاصة. وهذا التقييد الأخلاقي والقانوني هو ما سيتخلى عنه هوبز لاحقًا.[9]

ولا يمكن الحديث عن تشكّل السيادة دون الإشارة إلى بعدها الخارجي، فقد ارتبطت في الأدبيات اللاحقة بصلح وستفاليا سنة 1648 الذي أنهى حرب الثلاثين عامًا، وعُدّ تقليديًا لحظة ولادة نظام الدول ذات السيادة المتساوية التي لا تتدخل إحداها في شؤون الأخرى. غير أنّ بحوثًا حديثة تنبّه إلى أنّ هذه القراءة فيها قدر من التبسيط الأسطوري، وأنّ مبدأ السيادة

4 On the general plan of the transition from the modern model to contemporary critique, see Daniel Philpott, *Revolutions in Sovereignty: How Ideas Shaped Modern International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).

5 On the current political relevance of the concept, see Jens Bartelson, *A Genealogy of Sovereignty* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), Introduction.

6 Joseph R. Strayer, *On the Medieval Origins of the Modern State* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970); see also Walter Ullmann, *A History of Political Thought: The Middle Ages* (Harmondsworth: Penguin, 1965).

7 Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought*, vol. 2.

8 Jean Bodin, *Les six livres de la République* (Paris: Jacques du Puys, 1576), bk. I, ch. 8 (“De la souveraineté”).

9 Bodin, *Les six livres de la République*, bk. I, chs. 8 and 10 (“Des vrayes marques de souveraineté”); see also Julian H. Franklin, *Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973).

الإقليمية ترسّخ على مدى زمن أطول من ذلك. ومهما يكن، فإنّ القرن السابع عشر هو القرن الذي صار فيه مفهوم السيادة في الداخل والخارج أساسًا لتنظيم السياسة الأوروبية.[10]

ومما يلفت النظر في تلك المرحلة أنّ الفقهاء والمشرّعين الملكيين في فرنسا لعبوا دورًا كبيرًا في صياغة الأساس الحقوقي للسيادة، فقد استعاروا من القانون الروماني مبدأ أنّ إرادة الأمير لها قوة القانون، وأعادوا قراءة نصوص جستنيان بما يخدم سلطة التاج. وهكذا كانت السيادة في بداياتها ثمرة تلاقٍ بين الضرورة السياسية والتراث القانوني، فلم تكن عملًا فلسفيًّا مجردًا بقدر ما كانت أداة عملية لتثبيت السلطة المركزية في مواجهة المنافسين.[11]

وقابل هذا الاتجاه المطلقي اتجاه آخر في الفكر البروتستانتي، عُرف عند كتّاب مثل فرنسوا هوتمان وجون بونيت وصاحب «دفاع عن الحرية ضد الطغاة»، رأى أنّ الشعب أو ممثليه لهم حق مقاومة الحاكم الجائر. وبهذا بدأ الجدل الذي سيرافق المفهوم طوال تاريخه: هل السيادة مُلك للحاكم يتصرف فيه، أم أمانة يتلقاها من الجماعة؟ وسيظل هذا الجدل، بصيغ مختلفة، حاضرًا عند هوبز ولوك وروسو، ثم عند فوكو الذي سيخرج منه كليًّا ليسأل سؤالًا من نوع آخر.[12]

المبحث الثاني: هوبز وتأسيس السيادة المطلقة:

يمثّل توماس هوبز (Hobbes Thomas) اللحظة الأشدّ حسمًا في صياغة النموذج السيادي الحديث. فقد كتب «اللفياثان» سنة 1651 في ظل الحرب الأهلية الإنجليزية، وكان همّه الأول تقديم تبرير عقلي للدولة لا يستند إلى الوحي ولا إلى الحق الإلهي للملوك، وإنما إلى حاجة الأفراد إلى الأمن. وقد سبقت هذا الكتاب صياغتان أقل شهرة هما «عناصر القانون» (1640) و«في المواطن» (1642)، لكنّ «اللفياثان» هو العمل الذي استوى فيه البناء النظري وبلغ أقصى صرامته.[13]

ينطلق هوبز من حالة الطبيعة، وهي حالة افتراضية يُجرَّد فيها الإنسان من كل سلطة مشتركة. يرى أنّ الناس في هذه الحالة متساوون في القدرة على إيذاء بعضهم، وأنّ ثلاثة أسباب رئيسة تدفعهم إلى النزاع: التنافس على الموارد، والخوف وانعدام الثقة، والسعي إلى المجد والسمعة. وينتج عن ذلك حرب الجميع على الجميع، وهي حالة لا تُبنى فيها صناعة ولا زراعة ولا علم، ويكون الموت العنيف خطرًا قائمًا دائمًا. وليست هذه الحالة وصفًا لمرحلة تاريخية بالضرورة، وإنما أداة تحليلية تبيّن ما يترتب على غياب السلطة العليا.[14]

ولا يرى هوبز أنّ الإنسان محكوم في الحالة الطبيعية بالعنف وحده، فلديه حق طبيعي في حفظ نفسه، وعقل يهديه إلى قوانين طبيعية تدعوه إلى طلب السلم متى أمكن. أولها السعي إلى السلم، وثانيها التنازل المتبادل عن بعض الحقوق، وثالثها الوفاء بالعهود. لكنّ هذه القوانين، في نظره، لا تُلزِم في الواقع ما لم تكن هناك قوة تضمن تنفيذها، ولذلك قال عبارته المشهورة إنّ العهود التي لا يسندها السيف مجرد كلمات. ومن هنا يتحول العقل من مجرد هادٍ أخلاقي إلى مبرر لقيام سلطة قاهرة.[15]

ينشأ العقد عند هوبز حين يتفق كل فرد مع كل فرد على التخلي عن حقه في حكم نفسه ونقله إلى شخص أو هيئة يُسمّى صاحب السيادة، بشرط أن يفعل الآخرون الشيء نفسه. وأهم ما يميز هذا العقد أنّ صاحب السيادة ليس طرفًا فيه، فهو لا يلتزم تجاه الرعايا بشيء، لأن الرعايا هم الذين يخوّلونه ويجعلون أفعاله أفعالهم. وبهذه الفكرة، أي فكرة التفويض والتمثيل، يصبح الحاكم ممثلًا لإرادة الجميع، ولا يعود في الإمكان اتهامه بالظلم لأنّ كل ما يفعله مأذون فيه سلفًا من الرعية.[16]

وقد وصف هوبز الدولة الناتجة عن هذا العقد بأنها «اللفياثان»، وهو وحش بحري توراتي، ووصفها كذلك بأنها «إله فانٍ» يدين له الناس بالسلم والدفاع بعد الإله الخالد. وتظهر الصورة المعروفة على غلاف الطبعة الأولى جسدًا ضخمًا يتألّف من آلاف الأفراد الصغار ويحمل سيفًا وعصا أسقفية. والدلالة هنا واضحة: الجماعة لا وجود سياسيًا لها قبل هذا التجسيد، والسيادة هي التي تصنع الوحدة. فالشعب عند هوبز لا يسبق السيادة، وإنما يتشكل بها.[17]

---

10 Andreas Osiander, “Sovereignty, International Relations, and the Westphalian Myth,” *International Organization* 55, no. 2 (2001): 251–87; see also Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), ch. 1.

11 Ernst H. Kantorowicz, *The King’s Two Bodies: A Study in Medieval Political Theology* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957); see also Strayer, *On the Medieval Origins of the Modern State*.

12 Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought*, vol. 2; see also Julian H. Franklin, ed. and trans., *Constitutionalism and Resistance in the Sixteenth Century: Three Treatises by Hotman, Beza, and Mornay* (New York: Pegasus, 1969).

13 Thomas Hobbes, *Leviathan* (London: Andrew Crooke, 1651); see also Hobbes, *The Elements of Law, Natural and Politic* (1640) and *De Cive* (Paris, 1642); on the context of composition, see Richard Tuck, *Hobbes: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2002; first published 1989 as *Hobbes*).

14 Hobbes, *Leviathan*, pt. I, ch. 13 (“Of the Natural Condition of Mankind”).

15 Hobbes, *Leviathan*, pt. I, chs. 14–15; the phrase referred to is in pt. II, ch. 17.

16 Hobbes, *Leviathan*, pt. I, ch. 16 (“Of Persons, Authors, and Things Personated”), and pt. II, chs. 17–18.

17 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, ch. 17 (the passage on the “mortal god”); see also Quentin Skinner, *Visions of Politics*, vol. 3, *Hobbes and Civil Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

ويفصّل هوبز في الفصل الثامن عشر حقوق صاحب السيادة، فيرى أنّ الرعايا لا يملكون تغيير شكل الحكم، ولا التحلل من العقد بعد قيامه، ولا الاعتراض على من نُصّب حاكمًا بأغلبية الأصوات، ولا اتهامه بالظلم، ولا معاقبته. ويملك صاحب السيادة سلطة تقرير الآراء والعقائد التي تُعلَّم للناس تفاديًا للفتنة، وسلطة وضع القوانين، والقضاء، وإعلان الحرب والسلم، واختيار الوزراء والمستشارين، والمكافأة والعقاب. وهذه السلطات في نظره غير قابلة للتجزئة، فمن يقتسم السيادة يهدم الدولة، ولذلك هاجم هوبز نظرية السلطات المختلطة والفصل بين السلطتين الدينية والمدنية.[18]

ومع ذلك فإنّ السيادة الهوبزية، رغم إطلاقها، ليست استبدادًا تعسفيًا بلا غاية. فهي مقيّدة بغايتها، وهي حماية الأرواح وتأمين السلم، ولذلك احتفظ الفرد بحقه في الدفاع عن حياته ولو في مواجهة السلطة نفسها، فلا يُلزَم بقتل نفسه ولا بإيذائها، وله أن يمتنع عن بعض الأفعال التي تعرّضه للخطر المحقق. بل إنّ التزام الرعية ينتهي عند هوبز حين تفقد السلطة القدرة على حمايتهم. وهذا يعني أنّ شرعية السيادة قائمة على وظيفتها، وهو ما جعل القراءات اللاحقة تعدّه أبًا للدولة الحديثة وللفكر الليبرالي في الوقت نفسه.[19]

ولا بد من الإشارة إلى ما يميز المنهج الهوبزي من حيث الصياغة، فقد حاول هوبز أن يبني علمًا للسياسة على غرار الهندسة، فينطلق من تعريفات وبديهيات ويستنتج منها نتائج بالضرورة المنطقية. وقد تأثر في ذلك بالثورة العلمية في عصره وبالنموذج الميكانيكي لتفسير الطبيعة، فتصوّر الدولة جسمًا صناعيًّا يمكن تركيبه وتحليله إلى أجزائه كما تُحلَّل الآلة. ومن هنا صارت السيادة في فكره صناعة بشرية عقلانية لا قدرًا إلهيًّا ولا نظامًا طبيعيًّا موروثًا.[20]

ولم تسلم نظرية هوبز من النقد المعاصر لها، فقد رأى معاصروه أنّ سلطته المطلقة تمنح الحاكم سلطة لا تنتهي، وأنّ الاعتماد على الخوف من الموت أساسًا للطاعة يختزل الإنسان في دافع واحد. كما انتقد أنصار الملكية التقليدية تجاهله للحق الإلهي، في حين اتهمه رجال الدين بالإلحاد بسبب نزعته المادية وحديثه عن الكنيسة بوصفها جزءًا من الدولة. وفي القرن العشرين، قرأه كثيرون بوصفه المنظّر الأول للدولة الحديثة بمعناها الحيادي والعلماني، القائم على الحماية والطاعة.[21]

وتتجلى أهمية هوبز في مسار هذا البحث من زاويتين: الأولى أنه صاغ النموذج الذي سيسميه فوكو لاحقًا «النموذج القانوني السيادي» أو «نموذج اللفياثان»، وهو النموذج الذي يرى السلطة قانونًا وحظرًا وعقدًا وتنازلًا. والثانية أنّ فوكو سيتخذه خصمًا نظريًّا صريحًا، فهو يقترح في دروس سنة 1976 أن نحلل السلطة بعيدًا عن نموذج اللفياثان، أي أن نبدأ من الممارسات والتقنيات الصغرى للسلطة لا من الدولة وسيادتها.[22]

المبحث الثالث: من سيادة الحاكم إلى سيادة الشعب: لوك وروسو:

أثارت نظرية هوبز اعتراضات واسعة، إذ رآها كثيرون تبرر الاستبداد وتجعل الرعية في مرتبة أدنى من مرتبة الحاكم. وكان الرد الأبرز من جون لوك (John Locke) الذي كتب «رسالتين في الحكم» التي نُشرت سنة 1689، وكان في الأولى منهما يفنّد نظرية روبرت فيلمر في الحق الأبوي للملوك، وفي الثانية يعرض تصوره للحكم المدني. وقد أراد لوك أن يثبت أنّ السلطة السياسية مشروطة، وأنّ الحكم ليس ملكًا للحاكم وإنما أمانة موضوعة بين يديه.[23]

يبدأ لوك أيضًا بحالة الطبيعة، لكنها عنده ليست حربًا شاملة، بل حالة يحكمها قانون طبيعي يعرفه العقل، ويقضي بألا يضر أحد بغيره في حياته وصحته وحريته وممتلكاته. غير أنّ غياب قاضٍ محايد وسلطة تنفذ الأحكام يجعل كل فرد قاضيًا في قضيته، وهو ما يؤدي إلى الاضطراب. فيقبل الأفراد الدخول في مجتمع مدني بموافقتهم الحرة لحماية حقوقهم التي كانت لهم أصلًا. وبذلك تصبح الحقوق سابقة على السلطة، وتصبح الدولة وسيلة لحمايتها، لا مصدرًا لها.[24]

وعلى هذا الأساس يقيّد لوك السلطة التشريعية، فهي في نظره السلطة العليا في الدولة، لكنها ليست مطلقة ولا تعسفية على حياة الناس وأموالهم، ولا تملك أن تحكم بقرارات ارتجالية، بل بقوانين معلنة ثابتة وقضاة معروفين، ولا يجوز لها أن تنتزع ملك أحد دون رضاه، ولا أن تنقل سلطة التشريع إلى غيرها. ويميّز بين السلطة التشريعية والتنفيذية والاتحادية

18 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, ch. 18 (“Of the Rights of Sovereigns by Institution”) and ch. 29 (“Of Those Things That Weaken, or Tend to the Dissolution of a Commonwealth”).

19 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, ch. 21 (“Of the Liberty of Subjects”); see also Noel Malcolm, *Aspects of Hobbes* (Oxford: Clarendon Press, 2002).

20 Hobbes, *Leviathan*, Introduction; see also Leo Strauss, *The Political Philosophy of Hobbes: Its Basis and Its Genesis* (Chicago: University of Chicago Press, 1952; first published Oxford: Clarendon Press, 1936).

21 Quentin Skinner, *Reason and Rhetoric in the Philosophy of Hobbes* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); C. B. Macpherson, *The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke* (Oxford: Clarendon Press, 1962).

22 Foucault, *« Il faut défendre la société »*, lectures of 14 and 21 January 1976, where he argues for the need to analyse power outside the model of the Leviathan.

23 John Locke, *Two Treatises of Government* (London: Awnsham Churchill, 1689 [dated 1690]), Second Treatise, ch. 1; see also Peter Laslett, introduction to *Two Treatises of Government*, by John Locke (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

24 Locke, *Second Treatise*, ch. 2 (“Of the State of Nature”), ch. 7 (“Of Political or Civil Society”), and ch. 9.

المتعلقة بالعلاقات الخارجية، ويرى أنّ الفصل بين التشريع والتنفيذ ضمانة ضد الاستبداد. وهكذا ينتقل المفهوم من الإطلاق الهوبزي إلى السلطة المقيّدة بالقانون.[25]

ويبلغ التحول مداه حين يقرر لوك أنّ الشعب يظل صاحب السلطة العليا في النهاية، فإذا خان المشرّعون الأمانة أو سعوا إلى استعباد الرعية جاز للشعب أن يعزلهم ويقيم غيرهم. هنا يبرز لأول مرة بوضوح التمييز بين الشعب بوصفه صاحب السلطة الأصلية والحكومة بوصفها وكيلًا مأذونًا. وهذا التمييز هو البذرة التي ستنمو منها فكرة سيادة الشعب، وهو ما جعل الثورة الإنجليزية سنة 1688 وما تلاها من وثائق دستورية تجد في لوك سندًا نظريًّا لحق المقاومة.[26]

أما جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) فقد أعطى فكرة سيادة الشعب صياغتها الأشد جذرية في «العقد الاجتماعي» (1762). يبدأ روسو من السؤال عن الكيفية التي يمكن بها أن يجد الإنسان شكلًا من الاجتماع يحمي كل فرد بكامل قوة الجماعة ويبقيه مع ذلك حرًّا لا يطيع إلا نفسه. والجواب عنده أن يضع كل فرد شخصه وقدرته تحت إدارة الإرادة العامة، فيتلقى كل عضو بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الكل. وبذلك لا تقوم السيادة على إرادة حاكم ولا على مصالح الأفراد المتفرقة، وإنما على الإرادة العامة التي تتجه إلى الخير المشترك.[27]

ويستخلص روسو من ذلك خصائص السيادة: فهي غير قابلة للتنازل، لأنّ الإرادة لا تُنقل إلى غيرها، وغير قابلة للتجزئة، لأنّ الإرادة إما أن تكون عامة أو لا تكون. ومن هنا رفضه للتمثيل النيابي، فالشعب الذي يظن نفسه حرًّا لأنه ينتخب ممثليه هو في نظره حر فقط أثناء الانتخاب، ثم يعود عبدًا. أما الحكومة فهي هيئة وسيطة بين السيادة والرعايا، تنفذ ما تقرره الإرادة العامة ويمكن للسيادة أن تعزلها متى شاءت. بهذا أسس روسو لما سيُعرف بالديمقراطية المباشرة، ولمبدأ أن الشرعية لا تأتي إلا من الأعلى بالمعنى الشعبي.[28]

وقد انتقلت هذه الأفكار من الفلسفة إلى الثورة، فأعلنت وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسية سنة 1789 أنّ مصدر كل سيادة هو الأمة، وبيّن الأب سييس في كتيّبه عن الطبقة الثالثة أنّ الأمة هي صاحبة السلطة التأسيسية التي تسبق الدستور وتعلو عليه. وهكذا غدت السيادة، من الناحية السياسية، صفة للشعب أو الأمة، بينما بقيت من الناحية العملية تمارَس بواسطة الدولة وأجهزتها. وسيظل التوتر بين السيادة الشعبية والسيادة القانونية للدولة سؤالًا مفتوحًا في الفكر الدستوري الحديث.[29]

ولا ينبغي المبالغة في الفصل بين هوبز ولوك، فكلاهما ينتمي إلى تقليد العقد الاجتماعي، وكلاهما يجعل الموافقة أساس السلطة. والفارق الجوهري هو في طبيعة الحقوق التي يحتفظ بها الأفراد وفي القيود التي تلتزم بها السلطة. فعند هوبز يتنازل الناس عن كل شيء تقريبًا مقابل الأمن، بينما عند لوك يبقون محتفظين بحقوقهم الطبيعية في الحياة والحرية والملكية، وتصبح وظيفة الدولة حمايتها. ومن هذه الزاوية يمكن القول إنّ لوك نقل السيادة من طاعة الحاكم إلى حماية الحقوق.[30]

أما روسو فيقدّم صورة أكثر تعقيدًا للسيادة، لأنه يجمع بين الدعوة إلى الحرية الكاملة والدعوة إلى الانصياع للإرادة العامة. فهو يقول إنّ من يرفض الامتثال للإرادة العامة يُجبر على أن يكون حرًّا، أي إن الحرية الحقيقية هي طاعة القانون الذي سنّه المواطن لنفسه. وقد رأى منتقدوه، من بنجامين كونستان إلى إيزايا برلين، أنّ هذه الصيغة تفتح الباب لاستبداد باسم الشعب، لأن الإرادة العامة قد تُختزل في إرادة فئة تتحدث باسم الجميع. غير أنّ أنصاره يرون أن روسو أراد تحرير السياسة من الخضوع الشخصي، وجعل القانون تعبيرًا عن المساواة بين المواطنين.[31]

وتبقى مسألة جوهرية مشتركة بين هذه النظريات، وهي أنها كلها تنطلق من سؤال الشرعية، أي: كيف يمكن تبرير السلطة؟ وتجيب عنه بأن السلطة الشرعية هي السلطة المبنية على الموافقة أو الإرادة العامة. ومن هذه الزاوية لم يخرج لوك ولا روسو عن إطار النموذج القانوني للسلطة الذي صاغه هوبز: سلطة عليا واحدة، مصدرها العقد، ووظيفتها القانون. وهذا ما سيهاجمه فوكو في صميمه، لا لأنه يرفض الموافقة والحقوق، بل لأنه يرى أنّ هذه المقولات تُخفي طرقًا أخرى تعمل بها السلطة.[32]

المبحث الرابع: السيادة بين القانون والاستثناء: أوستن وكلسن وشميت وفيبر:

---

25 Locke, *Second Treatise*, ch. 11 (“Of the Extent of the Legislative Power”) and ch. 12 (“Of the Legislative, Executive, and Federative Power of the Commonwealth”).

26 Locke, *Second Treatise*, ch. 13, §149, and ch. 19 (“Of the Dissolution of Government”).

27 Jean-Jacques Rousseau, *Du contrat social* (Amsterdam: Marc-Michel Rey, 1762), bk. I, ch. 6 (“Du pacte social”).

28 Rousseau, *Du contrat social*, bk. II, chs. 1–2; bk. III, chs. 1 and 15.

29 Emmanuel-Joseph Sieyès, *Qu’est-ce que le Tiers-État?* (Paris, 1789)؛ المادة 3 *إعلان حقوق الإنسان والمواطن* (باريس، 1789), ch. 5.

30 Jeremy Waldron, *God, Locke, and Equality: Christian Foundations in Locke’s Political Thought* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002); Locke, *Second Treatise*, chs. 7 and 9.

31 Rousseau, *Du contrat social*, bk. I, ch. 7; Benjamin Constant, “De la liberté des anciens comparée à celle des modernes” (lecture, Athénée royal, Paris, 1819); Isaiah Berlin, “Two Concepts of Liberty” (1958), in *Four Essays on Liberty* (Oxford: Oxford University Press, 1969).

32 Foucault, *« Il faut défendre la société »*, lecture of 14 January 1976; Michel Foucault, *Surveiller et punir: Naissance de la prison* (Paris: Gallimard, 1975), pt. III, ch. 3.

في القرن التاسع عشر انتقل البحث في السيادة من الفلسفة السياسية إلى النظرية القانونية. فقد عرّف جون أوستن (John Austin) القانون في كتابه «تحديد نطاق علم القانون» (1832) بأنه أمر صادر من صاحب سيادة ومدعوم بجزاء. وصاحب السيادة عنده هو الشخص أو الهيئة المحددة التي يطيعها المجتمع طاعة معتادة ولا تطيع هي أحدًا. وبهذه الصيغة جرّد أوستن السيادة من بعدها الأخلاقي والتاريخي، وجعلها واقعة وصفية يمكن التحقق منها، وهي الجهة التي تُطاع.[33]

ووُجّهت إلى أوستن انتقادات عديدة، من أبرزها نقد هربرت هارت في «مفهوم القانون» (1961) الذي رأى أنّ نموذج الأمر المقترن بالتهديد لا يفسّر القواعد التي تمنح الصلاحيات، ولا استمرار القانون بعد زوال الحاكم، ولا القيود الدستورية على المشرّع نفسه. واقترح هارت بدلًا من ذلك فكرة قاعدة الإقرار التي تحدد ما يُعدّ قانونًا في النظام، وبيّن أنّ ما يعطي الحاكم صفته القانونية هو قاعدة سابقة عليه لا طاعة معتادة له.[34]

وذهب هانس كلسن (Kelsen Hans) إلى أبعد من ذلك، إذ رأى في كتابه عن مشكلة السيادة (1920) أنّ السيادة ليست قوة فعلية ولا إرادة شخصية، وإنما هي خاصية النظام القانوني من حيث هو نظام أعلى لا يستمد صحته من نظام آخر. فالدولة عنده هي النظام القانوني نفسه، والسيادة هي وحدة هذا النظام وعلوه. وبهذا ينتهي مفهوم السيادة الشخصية، ولا يبقى إلا تسلسل المعايير، وتغدو مسألة من يحكم مسألة من يملك الاختصاص بموجب القاعدة الأعلى.[35]

وعلى الضفة المقابلة جاء كارل شميت (Carl Schmitt) ليعيد السيادة إلى القرار الشخصي، ويفتتح كتابه «اللاهوت السياسي» (1922) بالعبارة المعروفة: صاحب السيادة هو من يقرر حالة الاستثناء. وحجته أنّ القاعدة القانونية لا تستطيع أن تتنبأ بكل الحالات، وأنّ الطوارئ الكبرى تكشف عن الجهة التي تملك تعليق النظام القانوني نفسه لإنقاذ الدولة. ولذلك فالسيادة لا تقوم على القانون ولا على القاعدة، بل على القرار الذي يسبقها. وفي هذا استعادة للحظة هوبز بلغة القرن العشرين.[36]

ويُضاف إلى هذه المقاربات تعريف ماكس فيبر (Max Weber) للدولة في محاضرته «السياسة بوصفها حرفة» (1919)، إذ عرّفها بأنها الجماعة البشرية التي تدّعي لنفسها، داخل إقليم محدد، احتكار الاستخدام المشروع للعنف الجسدي. وبهذا التعريف يعيد فيبر ربط السيادة بمسألة الاحتكار والمشروعية معًا، ويحوّل السؤال من «ما أصل السلطة؟» إلى «كيف تحتكر الدولة وسائل الإكراه وكيف تقنع الناس بشرعيتها؟». وقد مهد ذلك الطريق أمام تحليلات الدولة بوصفها جهازًا وإدارة وبيروقراطية، وهي الزاوية التي سيتوسع فيها فوكو لاحقًا من منظور مختلف.[37]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مقاربة شميت للسيادة كانت ردًّا على أزمة الدولة الليبرالية في جمهورية فايمار، حيث رأى أنّ الليبرالية البرلمانية تهرب من القرار بتحويل السياسة إلى نقاش لا ينتهي. فالسياسة عنده تقوم على التمييز بين الصديق والعدو، والدولة هي الوحدة السياسية القادرة على تحديد العدو. وقد كان لهذا الموقف أثر بعيد في الفكر السياسي، وإن ظل مثار جدل شديد بسبب علاقة شميت بالنظام النازي، وهو ما يدعو إلى قراءته بحذر نقدي.[38]

ويُلاحظ أنّ هذه المقاربات القانونية والاستثنائية للسيادة تشترك مع هوبز في تصور السلطة بوصفها شيئًا يتعلق بالقانون وإما بتأسيسه وإما بتعليقه، وتشترك مع لوك وروسو في السؤال عن الأعلى والأدنى في النظام. ولهذا قال فوكو إنّ الفكر السياسي ظل أسير مشكلة السيادة والقانون من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، وإن اختلفت الصيغ، وإنّ المطلوب هو فهم السلطة بوصفها شبكة من العلاقات لا بوصفها بنية قانونية.[39]

المبحث الخامس: فوكو وتفكيك النموذج السيادي:

يمثّل ميشال فوكو (Foucault Michel) منعطفًا في تاريخ المفهوم، لا لأنه اقترح تعريفًا جديدًا للسيادة، بل لأنه نقل مركز التحليل منها إلى ما يسميه علاقات السلطة. وقد رأى أنّ الفكر السياسي والقانوني ظل أسير نموذج الملك والقانون، فهو يسأل عن شرعية السلطة وحدودها وحقوقها، وعن مصدرها وعن العقد الذي أقامها، ويهمل الأسئلة المتعلقة بكيفية

33 John Austin, *The Province of Jurisprudence Determined* (London: John Murray, 1832), lect. VI.

34 H. L. A. Hart, *The Concept of Law* (Oxford: Clarendon Press, 1961), ch. 4 (“Sovereign and Subject”) and ch. 6.

35 Hans Kelsen, *Das Problem der Souveränität und die Theorie des Völkerrechts* (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1920); see also Hans Kelsen, *Reine Rechtslehre*, 2nd ed. (Vienna: Franz Deuticke, 1960).

36 Carl Schmitt, *Politische Theologie: Vier Kapitel zur Lehre von der Souveränität* (Munich and Leipzig: Duncker & Humblot, 1922), ch. 1; on Schmitt’s reading of Hobbes, see Carl Schmitt, *Der Leviathan in der Staatslehre des Thomas Hobbes* (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1938).

37 Max Weber, *Politik als Beruf* (Munich and Leipzig: Duncker & Humblot, 1919); see also Max Weber, *Economy and Society*, ed. Guenther Roth and Claus Wittich (Berkeley: University of California Press, 1978), vol. 1, ch. 3.

38 Carl Schmitt, *Der Begriff des Politischen* (Munich and Leipzig: Duncker & Humblot, 1932; first published 1927); Carl Schmitt, *Die geistesgeschichtliche Lage des heutigen Parlamentarismus* (Munich and Leipzig: Duncker & Humblot, 1923).

39 Foucault, *La volonté de savoir*, pt. IV, ch. 2, and pt. V.

ممارستها فعليًّا في المدرسة والمصنع والسجن والمستشفى وفي الأجساد ذاتها. ومن هنا عبارته الشهيرة: في الفكر السياسي ما زلنا لم نقطع رأس الملك.[40]

ويبدأ فوكو في «المراقبة والمعاقبة» (1975) بمشهد إعدام داميان سنة 1757، وهو تعذيب علني تتجلى فيه السلطة السيادية بوصفها استعراضًا للقوة على جسد المحكوم. ثم يضع إلى جانبه جدول أوقات لسجن فتيان بعد قرن تقريبًا، فتظهر سلطة مختلفة لا تتجلى في الدم بل في الزمن والانضباط والمراقبة. وبذلك يوضح كيف تحول العقاب من استعراض سيادي للانتقام إلى تقنية لتقويم الأفراد، وكيف حلّت السلطة الانضباطية محل سلطة الاستعراض.[41]

والسلطة الانضباطية عند فوكو تعمل بالتوزيع المكاني للأفراد، وبالتحكم في النشاط وجداول الزمن، وبالتدريب المتدرج، وبالامتحان الذي يجمع بين المراقبة والتسجيل والحكم. وهي لا تقمع فحسب، بل تنتج الأجساد الطيّعة والذوات القابلة للتقويم. ويمثّل نموذج «البانوبتيكون» الذي صمّمه جيريمي بنثام رمزًا لها، إذ يشعر السجين بأنه مراقَب دائمًا دون أن يرى مراقبه، فيتحول إلى رقيب على نفسه. وبهذا تتحول السلطة من قوة تُمارَس على الفرد من الخارج إلى قوة يمارسها الفرد على نفسه.[42]

وفي «إرادة المعرفة» (1976) يوضح فوكو أنّ السيادة التقليدية كانت تتجلى في حق الموت، أي حق صاحب السيادة في أن يأخذ الحياة أو يدع الحياة تستمر، فهو سلطة الانتزاع في جوهرها. أما السلطة الحديثة فقد أخذت تعمل في الاتجاه المعاكس، فصار همّها أن تدير الحياة وتنميها وتنظمها. ويصوغ ذلك في عبارة مختصرة: من «أن تُميت أو تدع تعيش» إلى «أن تُحيي أو تدع تموت». وهذه النقلة هي ما يسميه السلطة الحيوية، ومحورها الحياة بما هي موضوع للحساب والإدارة.[43]

وللسلطة الحيوية قطبان متكاملان: الأول هو التشريح السياسي لجسد الفرد، وهو تقنيات الانضباط التي تُدرّب الجسد وتُرقّي قدراته وتدمجه في أنظمة الإنتاج. والثاني هو السياسة الحيوية للسكان، أي الإدارة الإحصائية لمعدلات المواليد والوفيات والصحة والعمر المتوقع والهجرة. ولم يعد موضوع الحكم هو الرعايا أمام الملك، وإنما سكان تُدار حياتهم عبر الإحصاء والطب والصحة العامة وسياسات الأسرة. وهنا ينتقل الحكم من مجال القانون إلى مجال المعيار، ومن منطق الحظر إلى منطق التنظيم.[44]

ويدخل فوكو في محاضراته عن «الأمن والإقليم والسكان» (1977–1978) مفهوم الحكمانية (Governmentality)، ليدرس فنون الحكم التي تتجاوز السيادة. فهو يميّز بين ثلاث آليات: آلية قانونية تقوم على الحظر والعقاب، وآلية انضباطية تقوم على التطبيع والمراقبة، وآلية أمنية تقوم على إدارة الاحتمالات وضبط معدلات الظواهر ضمن حدود مقبولة. ويتتبع جذور فن الحكم في السلطة الرعوية المسيحية التي تعنى بخلاص كل فرد، ثم في «العقل الدولاني» وعلم الشرطة، وصولًا إلى الليبرالية.[45]

وعلى الرغم من خطاب «قطع رأس الملك»، فإنّ فوكو لم يعلن موت السيادة. فهو يؤكد أنّ الانتقال من السيادة إلى الانضباط ثم إلى الأمن ليس تعاقبًا تحل فيه مرحلة محل أخرى، وإنما هو تركيب جديد يتداخل فيه المثلث: سيادة وانضباط وإدارة حكومية. فالسيادة تبقى حاضرة في الدستور والقانون وحق العقاب، لكنها لم تعد الصيغة المهيمنة لفهم السلطة. كما يرى أنّ السلطة ليست ملكًا يُحاز، بل علاقات متحركة موزعة في المجتمع كله، ومنتجة للمعرفة والحقيقة بقدر ما هي مقيّدة، ولذلك تنشأ المقاومة في صميمها.[46]

ويظهر الوجه الأشد قتامة للسلطة الحيوية في مفهوم العنصرية الدولانية الذي يطرحه فوكو في درس 17 مارس 1976. فإذا كانت الدولة الحديثة تقوم على حماية الحياة وتنميتها، فكيف تبرر القتل؟ جوابه أن العنصرية هي الأداة التي تقسم السكان إلى أحياء ينبغي حمايتهم ومخاطر ينبغي إقصاؤها، وتجعل الموت المفروض على الآخر شرطًا لحياة الباقين. وهكذا يجتمع حق الموت السيادي مع إدارة الحياة الحديثة، ويظهر أن السيادة لم تغب حقًّا، بل أعادت إنتاج نفسها داخل منطق السياسة الحيوية.[47]

---

40 Foucault, *La volonté de savoir*, pt. IV, ch. 2 (“Méthode”); see also Michel Foucault, “Truth and Power” (1977), in *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972–1977*, ed. Colin Gordon (New York: Pantheon, 1980).

41 Foucault, *Surveiller et punir*, pt. I, ch. 1 (“Le corps des condamnés”) and ch. 2.

42 Foucault, *Surveiller et punir*, pt. III, ch. 1 (“Les corps dociles”) and ch. 3 (“Le panoptisme”); see also Jeremy Bentham, *Panopticon; or, The Inspection-House* (Dublin; London: T. Payne, 1791).

43 Foucault, *La volonté de savoir*, pt. V (“Droit de mort et pouvoir sur la vie”); Foucault, *« Il faut défendre la société »*, lecture of 17 March 1976.

44 Foucault, *La volonté de savoir*, pt. V; Foucault, *« Il faut défendre la société »*, lecture of 17 March 1976.

45 Michel Foucault, *Sécurité, territoire, population: Cours au Collège de France (1977–1978)* (Paris: Gallimard/Seuil, 2004), lectures of 11 January, 1 February, and 8 February 1978; Michel Foucault, *Naissance de la biopolitique: Cours au Collège de France (1978–1979)* (Paris: Gallimard/Seuil, 2004).

46 Foucault, *Sécurité, territoire, population*, lecture of 11 January 1978; Foucault, *La volonté de savoir*, pt. IV, ch. 2; Michel Foucault, “The Subject and Power,” *Critical Inquiry* 8, no. 4 (1982): 777–95.

47 Foucault, *« Il faut défendre la société »*, lecture of 17 March 1976.

ومن الضروري أن نلاحظ المنهج الذي اتبعه فوكو في هذه التحليلات، وهو ما سماه الجينالوجيا. فهو لا يسأل عن أصول متعالية للسلطة ولا عن غايات تاريخية كبرى، بل يتتبع كيف تشكلت ممارسات معينة في ظروف محددة، وكيف ارتبطت بها معارف وخطابات. ومن هنا يرفض النظر إلى السلطة بوصفها شيئًا يملكه فريق ويحرم منه آخر، ويدعو إلى النظر إليها من أسفل، أي من التقنيات الدقيقة التي تجري في الأجساد والمؤسسات ثم تتجمع في استراتيجيات أعم.[48]

وفي هذا السياق يقلب فوكو الصيغة الشهيرة لكلاوزفيتز، فيرى أن السياسة هي استمرار للحرب بوسائل أخرى. ويستعرض في دروس 1976 خطاب «حرب الأعراق» الذي ظهر في إنجلترا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر بوصفه خطابًا مضادًا لخطاب السيادة، لأنه يرى في المجتمع ساحة صراع دائم لا وحدة توحّدها سلطة عليا. وهكذا يحاول فوكو أن يُظهر أن تاريخ الدولة ليس تاريخ التئام وحدة سياسية فحسب، بل تاريخ صراعات أُخفيت وراء لغة العقد والقانون.[49]

وتجدر الإشارة إلى أنّ فوكو في دروسه عن «ولادة السياسة الحيوية» (1978–1979) درس كيف تحول فن الحكم في ظل الليبرالية الجديدة، فالحكومة لم تعد تتدخل مباشرة في المجتمع وإنما تضع شروط السوق وتشجع الأفراد على إدارة أنفسهم كمقاولين لذواتهم. وهكذا تمتد السلطة إلى مجالات لا تبدو سياسية، ويصير الاقتصاد مبدأ لتقويم الحكم نفسه. وبهذا يُضاف بعد جديد إلى مسار الانتقال من السيادة إلى الحكمانية، هو انتقال السلطة من فرض القانون إلى تشكيل سلوك الأفراد بحسب منطق السوق.[50]

وقد اشتد الجدل حول موقف فوكو من السيادة والدولة، فمن النقاد من اتهمه بإهمال الدولة وبناء نظرية للسلطة بلا مركز، ومنهم من رأى أن تحليله لا يترك مجالًا للتحرر والمعايير. غير أنّ دارسين آخرين يرون أنّ فوكو تحدث بوضوح عن دور الدولة بوصفها مجموع تأثيرات مركبة لشبكات الحكم، وأنه أبقى المجال للمقاومة بوصفها ملازمة للسلطة نفسها. وسواء قُبل نقده أم رُفض، فقد أصبح من المتعذر الحديث عن السيادة بعده دون النظر إلى أشكال السلطة التي لا تمر عبر القانون.[51]

المبحث السادس: ما بعد فوكو: أغامبين والسيادة المعاصرة:

أثارت أطروحات فوكو نقاشًا واسعًا حول مصير السيادة، ومن أبرز المتفاعلين معها الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين (Giorgio Agamben) في كتابه «الإنسان المستباح» (1995). وهو يرى أنّ فوكو لم يحسم العلاقة بين السلطة الحيوية والسلطة السيادية، وأنّ هذين النمطين لم يفترقا قط، بل إنّ الإنتاج الأصلي للسلطة السيادية هو إنتاج «الحياة العارية»، أي الحياة التي يمكن قتلها دون أن يُعدّ ذلك جريمة ولا تضحية. وهكذا يعيد أغامبين الربط بين شميت وفوكو، فيجعل الاستثناء قلب السيادة والسياسة الحيوية معًا.[52]

ويذهب أغامبين إلى أنّ المعسكر، لا المدينة، هو النموذج الخفي للحداثة السياسية، لأنه المكان الذي يصير فيه الاستثناء قاعدة والحياة العارية موضوعًا مباشرًا للسلطة. ويرى أن ممارسات الطوارئ المتكررة في الديمقراطيات المعاصرة تجعل الاستثناء تقنية حكم دائمة. ومهما اختلفت الآراء في قراءته، فإن أطروحته تبين كيف أصبح مفهوم السيادة، بعد فوكو، أداة لفهم الحاضر وليس مجرد تاريخ للماضي. كما طوّر أخيل مبيمبي مفهوم السياسة الموتية ليدرس السلطة التي تحدد من يحق له أن يعيش ومن يُترك ليموت في السياقات الاستعمارية وما بعدها.[53]

وعلى مستوى العلاقات الدولية، تتعرض السيادة الوستفالية لضغوط متعددة. فقد أوضح ستيفن كراسنر أنّ للسيادة أربعة معانٍ مختلفة: السيادة القانونية الدولية، والسيادة الوستفالية بمعنى عدم التدخل، والسيادة الداخلية بمعنى فعالية السيطرة، وسيادة الاعتماد المتبادل بمعنى القدرة على ضبط التدفقات عبر الحدود. وهو يذهب إلى أن الدول كثيرًا ما انتهكت بعض هذه المعاني، وأن السيادة «نفاق منظّم». كما ظهرت العولمة والشركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان بوصفها عوامل تفكك الربط الكلاسيكي بين السيادة والإقليم.[54]

ومن أبرز التحولات في هذا المجال تصوّر السيادة بوصفها مسؤولية، كما ورد في تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول سنة 2001 ثم في وثيقة القمة العالمية سنة 2005، إذ لم تعد السيادة حصانة مطلقة بل التزامًا بحماية السكان من الجرائم الجسيمة. وفي المقابل يرى مايكل هاردت وأنطونيو نيغري أن العولمة أنتجت سيادة إمبراطورية لا مركز لها ولا

48 Michel Foucault, “Nietzsche, la généalogie, l’histoire,” in *Hommage à Jean Hyppolite* (Paris: Presses Universitaires de France, 1971); Foucault, *« Il faut défendre la société »*, lecture of 7 January 1976.

49 Foucault, *« Il faut défendre la société »*, lectures of 7, 21, and 28 January 1976.

50 Foucault, *Naissance de la biopolitique*, lectures of 10 January, 31 January, and 14 March 1979.

51 Nancy Fraser, “Foucault on Modern Power: Empirical Insights and Normative Confusions,” *Praxis International* 1, no. 3 (1981): 272–87; Mitchell Dean, *Governmentality: Power and Rule in Modern Society* (London: Sage, 1999).

52 Giorgio Agamben, *Homo sacer: Il potere sovrano e la nuda vita* (Turin: Einaudi, 1995), pts. I and III.

53 Agamben, *Homo sacer*, pt. III; Achille Mbembe, “Necropolitics,” *Public Culture* 15, no. 1 (2003): 11–40; Giorgio Agamben, *Stato di eccezione* (Turin: Bollati Boringhieri, 2003).

54 Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*, ch. 1; Saskia Sassen, *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization* (New York: Columbia University Press, 1996).

حدود، وهو ما يذكّر بالطابع المنتشر الذي رآه فوكو للسلطة. وهكذا تتقاطع الأسئلة الفوكوية مع الأسئلة الدولية في إعادة التفكير في السيادة.[55]

ومما يلاحظ في الأدبيات المعاصرة أنّ الدراسات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية أضافت بعدًا مهمًّا لهذا النقاش، فقد بيّنت أن السيادة الحديثة لم تتشكل داخل أوروبا وحدها، وإنما في علاقتها بالتوسع الاستعماري، وأن الدولة الأوروبية مارست خارج حدودها أشكالًا من العنف والتمييز لا تتفق مع ما أعلنته داخلها من حقوق. ولذلك دعت هذه الدراسات إلى قراءة السيادة والسياسة الحيوية من منظور تاريخي أوسع يشمل المستعمرات وأنظمة العمل القسري والرق.[56]

وفي ضوء ما سبق يمكن أن يقال إنّ ما نواجهه اليوم ليس نهاية السيادة ولا بقاءها كما كانت، وإنما تعدد أنماطها وتداخلها: سيادة قانونية دستورية، وسيادة شعبية في صناديق الاقتراع، وسيادة استثنائية في حالات الطوارئ والأمن، وسيادة انضباطية وحيوية في المؤسسات والإدارة الصحية والرقمية. وهذا التعدد هو ما جعل فهم السلطة اليوم يتطلب الجمع بين أدوات هوبز القانونية وأدوات فوكو التحليلية، لا الاكتفاء بإحداهما.[57]

الخاتمة:

أظهر هذا البحث أنّ مفهوم السيادة لم يكن مفهومًا ثابتًا، بل كان يتغير بتغير الأسئلة التاريخية التي يُجيب عنها. فقد وُلد عند بودان جوابًا عن تفكك السلطة وحروب الدين، واتخذ عند هوبز صورة السلطة المطلقة التي تؤسس الوحدة السياسية والأمن. ثم انتقل مع لوك وروسو إلى الشعب بوصفه مصدر الشرعية، وتحوّل في القرن العشرين إلى مسألة قانونية عند كلسن وأوستن وإلى مسألة قرار واستثناء عند شميت. وبين هذه الصور جميعًا ظلت الفكرة المحورية هي البحث عن مركز أخير للقرار.[58]

وجاء فوكو ليبين أنّ التركيز على السؤال: من يملك السيادة؟ قد حجب عن الفكر السياسي أشكال السلطة التي تعمل خارج القانون وتحته، فهي تنتج الأفراد وتدير حياتهم وأجسادهم عبر الانضباط والإحصاء والمعايير والمعرفة. وبذلك لم يلغِ فوكو السيادة، وإنما أزاحها من مركز التحليل وبيّن أنها جزء من نسق أوسع. وقد أثبت التحليل أن السيادة تستمر في القانون وحق العقاب والطوارئ، وأنها تتكامل مع الانضباط والسياسة الحيوية في تقنيات حكم متراكبة.[59]

ويمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يلي:

- **أولًا،** أن السيادة انتقلت من الشخص إلى الشعب إلى النظام القانوني، دون أن تفقد وظيفتها الجوهرية في تحديد مركز القرار.
- **ثانيًا،** أن هوبز وشميت يمثلان تيار القرار والإطلاق، بينما يمثل لوك وروسو وكلسن تيار القيد والشرعية والقاعدة.
- **ثالثًا،** أن فوكو لم يهدم السيادة بل أعاد تموضعها ضمن مثلث السيادة والانضباط والحكم.
- **رابعًا،** أن الفكر المعاصر عند أغامبين وكراسنر وغيرهما يبين أن السيادة ما زالت مفهومًا حيًّا يحتاج إلى مراجعة دائمة بحسب التحولات السياسية والدولية.[60]

وأخيرًا فإنّ هذه الدراسة تفتح أسئلة جديرة بالمتابعة في بحوث لاحقة، منها: كيف يمكن تطبيق التحليل الفوكوي على تحولات السيادة في السياق العربي والإسلامي، وعلاقتها بمفاهيم مثل الحاكمية والإمامة والبيعة؟ وما أثر الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل أنماط المراقبة والحكم؟ وهل يمكن التوفيق بين مفهوم السيادة الشعبية ومقتضيات الحكم المعولم؟ إنّ هذه الأسئلة تؤكد أنّ مفهوم السيادة، بعد قرون من صياغته الأولى، ما زال ميدانًا مفتوحًا للتفكير النقدي.[61]

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن مفهوم السيادة شهد تحولات جوهرية رافقت تطور الدولة الحديثة وتغير أنماط السلطة السياسية
2. أن توماس هوبز أسس نموذجًا للسيادة يقوم على الوحدة والإطلاق بهدف تحقيق الأمن والاستقرار السياسي .
3. أن جون لوك وجان جاك روسو أسهما في نقل مصدر السيادة من الحاكم إلى الشعب والإرادة العامة .

---

55 International Commission on Intervention and State Sovereignty, *The Responsibility to Protect* (Ottawa: International Development Research Centre, 2001); UN General Assembly, *2005 World Summit Outcome*, A/RES/60/1 (24 October 2005), paras. 138–139; Michael Hardt and Antonio Negri, *Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000).

56 Antony Anghie, *Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004); Ann Laura Stoler, *Race and the Education of Desire: Foucault's History of Sexuality and the Colonial Order of Things* (Durham, NC: Duke University Press, 1995).

57 Wendy Brown, *Walled States, Waning Sovereignty* (New York: Zone Books, 2010); Agamben, *Stato di eccezione*.

58 Hinsley, *Sovereignty*; Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought*, vol. 2.

59 Foucault, *Sécurité, territoire, population*, lecture of 11 January 1978; Foucault, *Surveiller et punir*, pt. III.

60 On the fate of the concept, see Agamben, *Homo sacer*, pt. I; Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*, ch. 1.

61 في قراءة السياق العربي للمفهوم انظر: عبد الله العروي، *مفهوم الدولة*، ط. 6 (الدار البيضاء – بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998)؛ وفي المراقبة الرقمية: Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism* (New York: PublicAffairs, 2019).

4. أن المقاربات القانونية الحديثة أعادت تعريف السيادة في إطار النظام القانوني ومبدأ الاختصاص .
5. أن ميشال فوكو نقل مركز التحليل من السيادة إلى آليات السلطة والانضباط والسياسة الحيوية والحكمانية .
6. أن السيادة لم تختف في الفكر المعاصر، بل أصبحت جزءًا من منظومة أكثر تعقيدًا تتداخل فيها السلطة القانونية والانضباطية والحيوية .

التوصيات:

1. تشجيع الدراسات العربية المتخصصة في تاريخ المفاهيم السياسية الحديثة والمعاصرة.
2. توسيع البحث في تطبيقات النظرية الفوكوية على النظم السياسية العربية.
3. دراسة أثر التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والرقمنة على مفهوم السيادة وآليات الحكم.
4. تعزيز الدراسات المقارنة بين نظريات السيادة الغربية والمفاهيم السياسية في التراث العربي والإسلامي.
5. الاهتمام بالتحولات الجديدة التي تشهدها الدولة الوطنية في ظل العولمة والفاعلين الدوليين الجدد.

هذه الإضافات تجعل البحث أقرب إلى الصيغة الأكاديمية المعتمدة في المؤتمرات العلمية والمجلات المحكمة من حيث المنهجية والهيكل العلمي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر الأساسية:

1. بودان، جان، الكتب الستة في الجمهورية (Les six livres de la République)، 1576.
2. روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي (Du contrat social)، 1762.
3. سييس، إيمانويل جوزيف، ما هي الطبقة الثالثة؟ (Qu'est-ce que le Tiers-État?) ، 1789.
4. شميت، كارل، اللاهوت السياسي (Politische Theologie)، 1922.
5. فوكو، ميشال، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن (Surveiller et punir)، Gallimard، 1975.
6. فوكو، ميشال، تاريخ الجنسانية 1: إرادة المعرفة (La volonté de savoir)، Gallimard، 1976.
7. فوكو، ميشال، يجب الدفاع عن المجتمع (Il faut défendre la société)، دروس الكوليج دو فرانس 1975–1976.
8. فوكو، ميشال، الأمن والإقليم والسكان (Sécurité, territoire, population)، دروس 1977–1978، Gallimard/Seuil، 2004.
9. فوكو، ميشال، ولادة السياسة الحيوية (Naissance de la biopolitique)، دروس 1978–1979، Gallimard/Seuil، 2004.
10. كلسن، هانس، مشكلة السيادة ونظرية القانون الدولي (Das Problem der Souveränität)، 1920.
11. لوك، جون، رسالتان في الحكم (Two Treatises of Government)، 1689.
12. هوبز، توماس، اللفياثان (Leviathan)، 1651.
13. هوبز، توماس، عناصر القانون (The Elements of Law)، 1640؛ في المواطن (De Cive)، 1642.
14. أوستن، جون، تحديد نطاق علم القانون (The Province of Jurisprudence Determined)، 1832.
15. فيبر، ماكس، السياسة بوصفها حرفة (Politik als Beruf)، 1919.

ثانيًا: الدراسات والمراجع:

1. أغامبين، جورجيو، الإنسان المستباح (Homo Sacer)، Einaudi، 1995؛ وحالة الاستثناء (Stato di eccezione)، 2003.
2. Anghie, Antony ,Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law, Cambridge University Press, 2004.
3. Bartelson, Jens, A Genealogy of Sovereignty, Cambridge University Press, 1995.
4. Dean, Mitchell ,Governmentality: Power and Rule in Modern Society, Sage, 1999.
5. Franklin, Julian H., Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory, Cambridge University Press, 1973.
6. Hardt, Michael & Negri, Antonio, Empire, Harvard University Press, 2000.
7. Hart, H. L. A., The Concept of Law, Oxford University Press, 1961.
8. Hinsley, F. H ,.Sovereignty, Cambridge University Press, 2nd ed., 1986.
9. Kantorowicz, Ernst, The King's Two Bodies, Princeton University Press, 1957.
10. Krasner, Stephen D ,.Sovereignty: Organized Hypocrisy, Princeton University Press, 1999.
11. Malcolm, Noel, Aspects of Hobbes, Oxford University Press, 2002.
12. Mbembe, Achille, «Necropolitics ,«Public Culture, vol. 15, no. 1, 2003.
13. Osiander, Andreas» ,Sovereignty, International Relations, and the Westphalian Myth», International Organization, vol. 55, no. 2, 2001.
14. Philpott, Daniel ,Revolutions in Sovereignty, Princeton University Press, 2001.
15. Skinner, Quentin, The Foundations of Modern Political Thought, Cambridge University Press, 1978, 2 vols.

16. Skinner, Quentin, Visions of Politics, vol. 3, Cambridge University Press, 2002.
17. Strauss, Leo, The Political Philosophy of Hobbes, University of Chicago Press, 1952.
18. Wendy Brown, Walled States, Waning Sovereignty, Zone Books, 2010.
19. العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت.